مجلة العلوم التربوية

التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر في ضوء خبرتي ألمانيا الاتحادية والنمسا (دراسة مقارنة)

إعداد

أ/ ثناء أحمد شاكر

باحث دكتوراه بقسم التربية المقارنة والادارة التعليمية

كلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادى

أ.د/ بيومي محمد ضحاوى

أستاذ التربية المقارنة والادارة التعليمية

كلية التربية – جامعة قناة السويس

د/ صابرين نشأت عبدالرازق

مدرس التربية المقارنة والادارة التعليمية

كلية التربية بقنا – جامعة جنوب الوادى

المستخلص

هدفت الدراسة الحالية الى التعرف على التعليم والتدريب المهني المزدوج في كل من المانيا الاتحادية والنمسا وذلك لا مكانيه الاستفادة من خبرتهما في تطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر .

اقتصرت الدراسة الحالية على تناول التعليم والتدريب المهني المزدوج في كل من المانيا الاتحادية والنمسا ومصر من حيث اهداف التعليم والتدريب المهني المزدوج وأهم البرامج للتعليم والتدريب المهني المزدوج وسياسه القبول والمناهج وخطط الدراسة.

والتمويل ومصادره المختلفة واهم المشكلات والمعوقات التي توجه التعليم والتدريب المهني المزدوج.

استخدمت الدراسة الحالية المنهج المقارن لمناسبته لهذه الدراسة في ضوء الاهداف الموضوعة لها:-

وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج من أهمها :-

التحديات التي تواجه الشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الانتاجية ومن ابرزها عدم الثبات في النمط الاقتصادي لمصر في العصر الحديث مما ترتب عليه ضعف اهتمام الدولة بالتعليم الحكومي وخاصة التعليم المهني المزدوج و ازدات البطالة بين الخرجيين نتيجة لتسريح معظم العمالة في القطاع العام نتيجة الخصخصة ، وانفصال مخرجات التعليم عن حاجات المجتمع ومن ثم سوق العمل ، وعدم وجود استراتيجية واضحة وان حدث فلا يجري تقويمها ولقياس .

وقدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لتطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر في ضوء الاستفادة من خبرتي كل من المانيا الاتحادية والنمسا في هذا المجال وما يتناسب مع واقع التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر.

كلمات مفتاحية :- التعليم والتدريب , التعليم المهني , التعليم المزدوج

Abstract

Dual education and vocational training in Egypt in light of the experiences of Germany and Austria ―a comparative study‖

The current study aimed to identify dual vocational education and training in both Germany and Austria in order to benefit from their experience in developing dual vocational education and training in Egypt.

The current study was summarized in addressing dual vocational education and training in Germany, Austria, and Egypt in terms of the goals of dual vocational education and training, the most important programs for dual vocational education and training, the admission policy, curricula, study plans, students and schools of dual vocational education and training, the preparation of dual vocational education and training teachers, and the volume of learning and vocational training. The double.

Funding and its various sources, and the most important problems and obstacles that guide dual vocational education and training.

The current study used the comparative approach due to its suitability for this study in light of the objectives set for it: -

The study reached a set of results, the most important of which are:

The challenges facing the partnership between technical education and productive institutions, the most prominent of which is the lack of stability in Egypt‘s economic pattern in the modern era, which resulted in the state‘s weak interest in public education, especially dual vocational education, and unemployment among graduates increased as a result of the layoff of most workers in the public sector as a result of privatization, and the separation of educational outcomes. On the needs of society and then the labor market, and the lack of a clear strategy, and if it does occur, it is not evaluated and its performance is not measured. On the other hand, the lack of an educational environment that helps in the success of the educational process and training methods still depend on memorization and indoctrination of pre-determined topics, and this is what developed countries have surpassed and the lack of The school environment, which helps the success of the educational process, whether related to buildings, classroom and laboratory equipment, in addition to the extreme centralization of management, which negatively affects the educational process.

The study presented a proposed vision for developing dual vocational education and training in Egypt in light of benefiting from the experiences of both Germany and Austria in this field and what is compatible with the reality of dual vocational education and training in Egypt

 Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

مقدمة

اصبح التعليم في هذا العصر قوة تحدد مواقع المجتمعات ونفوذها، حيث انقسم العالم في عصر ما بعد الحداثة الي متقدم يملك العلم وينتج المعرفة، والي متخلف يستورد العلم ويستهلك المعرفة ويمثل التعليم بوجه عام والتعليم والتدريب المهني المزدوج بوجه خاص البنية الاساسية لتكوين وتطوير مختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وبات من الواضح ان مقياس التقدم في هذه الاوانة لا يعتمد علي ما تملكه الدول من ثروات طبيعية بقدر ما يعتمد علي ما تملكه من ثروة بشرية متسلحة بالعلم وقادرة علي انتاج المعرفة ، لذا يعد التعليم والتدريب المهني المزدوج المحرك الرئيسي لإعداد القوي البشرية المنتجة.

ويظهر اثر مردودة في شكل مخرجات للقوي العاملة ذات المعارف والمهارات في جميع قطاعات الحياة كما ان مقياس التقدم والتخلف يقدر بمدي كل من الامساك بناصية العلم والقدرة علي تسخيره، فالعائد من التعليم والتدريب المهني المزدوج عائد مرتفع ويمكن ان يكون مضمون النتائج اذا ما تم التخطيط الجيد لموارده البشرية والمادية اللازمة لأدارتهم، واذا ما تمت متابعة مستوي أداء وجودة مخرجاته بشكل مستمر والدليل علي ذلك ما فعلته المانيا من تطوير ومتابعة مستوي اداء وجودة مخرجاته بشكل مستمر، لذلك كان الاستثمار في التعليم هو افضل انواع الاستثمار اذا ما توافرت له الاموال الكافية لتحقيق الاهداف المرجوة .

لقد احتل التعليم المهني المزدوج موقعه في المقدمة علي رأس قائمة القضايا السياسية والاجتماعية علي المستوي العالمي وادي الاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين التعليم المهني الكفء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الي ابتكار مجموعة كبيرة من اساليب واستراتيجيات التعليم والتدريب سواء كان ذلك داخل الدولة الواحدة او في اطار تكتلات تتخطي حدود الدول وان امداد القوي العاملة بالمهارات اللازمة لدخول سوق العمل ومهارات المستقبل وتعتبر قضية استراتيجية بالغة الاهمية لنمو الدول الاقتصادي ويتطلب ذلك التزام المخططين وصانعي السياسات بالعمل الجدي علي تخطي تحديات النمو الاقتصادي المستدام وقد اسهمت العولمة في تسارع انتشار التكنولوجيا والابتكارات وبدات مهن جديدة في الظهور واختفت مجموعة من المهن وتتطلب كل مهنة التسلح بمجموعة من المهارات والكفايات ويعني ذلك الامداد بمعارف مستحدثة عن عمليات الانتاج ومتطلبات تقديم الخدمات والتحدي الرئيسي الذي يوجهه دول العالم، وهو تحسين درجة استجابة النظم التعليمية ونظم

التدريب لهذه التغيرات في المهارات وفي نفس الوقت تحسين معدلات الالتحاق بالنظم التعليمية والتدريبية وقد استخدمت العديد من الدول المتقدمة التدريب واعادة التدريب في مواجهة تحديدات التوظيف وان رفاهية كل دولة تعتمد بقوة علي الاعداد الجيد والمساهمة بفاعلية في العمليات الانتاجية

مشكلة الدراسة:

يعيش المجتمع المصري تغيرات اجتماعية كثيرة عكسها سوق العمل حيث ظهرت احتياجات جديده واختصاصات حديثة تتطلب من النظام التعليمي الاستجابة لها من خلال مخرجاته، ويقتضي هذا الوضع استحداث انماط تعليمية جديدة تسهم في توفير عماله ذات كفاءة عالية.

يمكن تحديد وصياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي (ما ملامح التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا الاتحادية والنمسا وكيف يمكن الافادة منه في تطوير التعليم المزدوج في مصر؟).

ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعيه التالية:

اولا: ما الاسس النظرية للتعليم والتدريب المهني المزدوج في الادبيات التربوية المعاصرة

ثانيا : ما ملامح اهمية التعليم والتدريب المهني المزدوج في كلا من المانيا الاتحادية والنمسا ومصر

ثالثا: ما اهداف التعليم والتدريب المهني المزدوج في كلا من المانيا الاتحادية والنمسا ومصر

رابعا ما معوقات التعليم والتدريب المهني المزدوج في كلا من المانيا الاتحادية والنمسا ومصر

خامسا ما اجراءات تطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر بالاستفادة من تجارب المانيا الاتحادية والنمسا

أهداف الدراسة:

١- تعرف علي الاطار المفاهيمي للتعليم والتدريب المهني المزدوج .

٢- تعرف علي ملامح التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا الاتحادية في ضوء القوي والعوامل المؤثرة.

٣- تعرف علي ملامح التعليم والتدريب المهني المزدوج في النمسا في ضوء القوي والعوامل المؤثرة.

 Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

٤- تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين نظامي التعليم والتدريب المهني المزدوج في كل من (ألمانيا الاتحادية ونظام التعليم والتدريب المهني المزدوج في النمسا) في ضوء القوي والعوامل المؤثرة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ضوء الاعتبارات التالية:

الاهمية النظرية :

١- القاء الضوء علي واقع التعليم والتدريب المهني المزدوج بكافة اشكاله ومستوياته لتحديد أوجه القصور ومنطلقات التطوير.

٢- الوقوف علي التحديات والقضايا والاشكاليات المحلية والإقليمية والعالمية التي يجب مراعاتها في تطوير التعليم.

الاهمية التطبيقية :

١- توجيه نظر المسؤولين والسلطات المختصة الي اهمية تطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج

٢- الكشف عن بعض الرويء والتصورات التي يمكن ان تساهم في نجاح التطوير في التعليم والتدريب المهني المزدوج

حدود الدراسة:

١) حد الموضوع:

تقتصر الدراسة الحالية علي التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا والنمسا وكيفية الاستفادة منهُ في جمهورية مصر العربية .

٢) الحد المكاني:

تقتصر الدراسة الحالية علي التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا الاتحادية والنمسا

اولا: مبررات اختيار الموضوع :

Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

أ- المبررات الذاتية :

– التوسع في تطبيق نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج بناءاً علي اتفاقية تعاون بين الجانب المصري المتمثلة في وزارة التربية والتعليم والجانب الالماني متمثل في الوكالة الالمانية للتعاون الفني.

– توفير العمالة الفنية المدربة تدريباً عملياً وعلمياً علي وسائل الانتاج والتكنولوجيا الحديثة المتقدمة.

ب- المبررات الموضوعية :

– ظهور احتياجات جديدة واختصاصات حديثة تتطلب من النظام التعليمي الاستجابة له .

– ضعف مستوي برامج التعليم الفني مما يؤثر سلباً علي كفأة خريجي هذا النوع من التعليم.

– ضعف التوازن الكمي والكيفي بين مخرجات التعليم الفني ومتطلبات سوق العمل .

ثانيا : مبررات اختيار دول المقارنة:

– بدأت المانيا في عام ١٩٧٤م مشروع التعليم المزدوج أحد المشاريع الإصلاحية لتحسين مخرجات التعليم المهنى المزدوج ونجحت ألمانيا في خفض نسبة البطالة لديها إلي أدني مستوياتها بسبب هذا التعليم والتدريب المهنى المزدوج.

– أشارت العديد من الدراسات الي عالمية النظام الثنائي في التعليم بألمانيا والذي تتكامل فيه الشراكة بين التعليم وميادين الانتاج.

– تعتبر النمسا رائده في اوروبا في مجال التعليم والتدريب المهني المزدوج ٤٠% من الاشخاص يختارون نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج .

– نحو ٣٠.٠٠٠ الف شركة تدريب واكثر من ١٠٠.٠٠٠ الف متدرب خريجي نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج ومسئولون لممارسة المهنة .(Hippach-Schneider, 2007, p115)

٣) الحد الزمني:

سيتم اجراء الدراسة الراهنة في العام الدراسي ٢٠٢٢- ٢٠٢٣م

منهج الدراسة:

تعتمد الباحثة علي المنهج المقارن لتحليل الادبيات فيما يتعلق في التعليم والتدريب المهني المزدوج في ألمانيا الاتحادية وفي النمسا وفي جمهورية مصر العربية، والمنهج المقارن هو ذلك المنهج الذي يعتمد علي المقارنة في دراسة الظاهرة للعالم (جورج بيرايدي) حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين الظاهرتين أو أكثر(بيومي ضحاوي، ٢٠١٠، ص ص ٣٩-٤٢).

مصطلحات الدراسة:

١) التعليم الفني المزدوج Dual technical education

هو التعليم القائم علي المزاوجة بين التعليم والتدريب داخل المدرسة والتدريب داخل المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع، بهدف إكساب الطلاب مهارات وكفايات العمل الفعلي القائم علي الممارسة الفعلية داخل المؤسسات المختلفة، وهو ما يربطهم بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل من الكفايات المهنية.(عبدالله بيومي، ٢٠٠٤: ص١٧٧)

٢) التعليم والتدريب المهني المزدوج Dual vocational education and training

يقصد بالتعليم المهني ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي، وإكساب المهارات والمعرفة المهنية، الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية؛ من أجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية، والزراعية، والصحية، والتجارية لتكون لديهم القدرة على التنفيذ والإنتاج، بحيث يكونون حلقة وصل مهمة بين الأطر الفنية العالية الذين تعدهم الجامعات والعمال غير المهرة الذين لم يتلقوا أي نوع من التعليم النظامي الفني، والمهني. (شادي حلبي، ٢٠١٢، ص٤٠٧)

٣) النظام الثنائي في التعليم الفني بألمانيا The dual system in technical education in Germany

هو نظام تعليم وتدريب مهني وفني يساعد في وجود علاقة متكاملة بين التعليم في المدرسة وعالم العمل، حيث تحدد المهن التي يتعلمها الفرد حسب حاجة السوق وبالتعاون الوثيق بين الاتحاد

والولايات واتحاد أرباب العمل ونقابات العمال، وبالتالي تساعد الطالب علي مقابلة المعايير الموضوعة بواسطة العمل والتربية والصناعة والحكومة بنجاح.(BIBB, 2002, pp9–12)

ويتضمن التعريف الإجرائي في كل من التعليم الفني المزدوج و التعليم والتدريب المهني المزدوج والتعليم الثنائي في الدراسة الحالية في الجوانب التالية:

– التعليم الفني المزدوج

ويعرف التعليم الفني المزدوج بأنه اعداد فئة الفني في مجالات الزراعة والتجارة والصناعة والخدمات وتنمية الملكات الفنية لدي الدارسين، ويتم القبول في التعليم الفني بعد الحصول علي شهادة اتمام الدراسة في مرحلة التعليم الأساسي.

– التعليم والتدريب المهني المزدوج

ويعرف التعليم والتدريب الفني المزدوج بأنه نظام يتمثل في الاتحاد بين مؤسستي احداهما عامة وهي المدارس الثانوية افنية والاخري مؤسسة خاصة وهي المصانع والشركات حيث يدرس الطلاب المعرفة النظرية للمدرسة مع التدريس العملي للمصانع والشركات لاكتساب المهارت العملية والميدانية في المهن التي تخصصوا فيها .

– النظام الثنائي في التعليم الفني بألمانيا

ويعرف التعليم الثنائي بأنه ذلك التعليم الذي يقوم بمشروعات انتاجية ذات صله متخصصة ويتم تمويل هذه المشروعات وأدارتها ومحاسبتها وفقا لقواعد التي يصدر بها قرار وزير التعليم كما يجوز للوحدات المحلية المختصة وقطاعات الانتاج أن تستفيد من أمكانات هذه المدارس في رفع المستوي المهني لأصحاب المهن والحرف.

الدراسات السابقة:

تعرض الدراسة فيما يلي بعض الدراسات العربية والاجنبية ذات الصلة بمجال الدراسة الحالية والتي يمكن ان تساهم في القاء مزيد من الضوء علي كثير من المعالم المرتبطة بموضوع الدراسة بما يفيد الدراسة الحالية ، ويمكن تصنيف هذه الدراسات الي :–

اولاً: دراسات تناولت التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر بوجه عام.

ثانياً: دراسات جمعت بين التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر والمانيا .

ثالثاً: دراسات اجنبية تناولت التعليم والتدريب المهني المزدوج في كلاً من المانيا والنمسا .

أولا: دراسات تناولت التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر بوجه عام

١- دراسة منذر المصري (٢٠١٠م) بعنوان "الاستراتيجية العربية للتعليم والتدريب المهني والتقني".

هدفت الدراسة إلي: تحليل استراتيجية التعليم والتدريب الفني والتقني في الدول العربية. وتوصلت إلي أن هذا النوع من التعليم والتدريب يعاني عناصر ضعف عديدة تعوق نموه وتطوره المأمول لتحقيق المطلوب منه في الوفاء بالاحتياجات التنموية المتنوعة، ولعل أبرز عناصر الضعف تكمن في:-

١- غياب الاستراتيجيات الوطنية للمنظومة التدريبية.

٢- مركزية منظومة التدريب الفني والتقني والحكومي في كثير من الأقطار العربية .

٣- ضعف أليات المتابعة والمراقبة والتقويم والاعتماد لمؤسسات وبرامج التدريب والتعليم الفني والتقني.

٤- تدني مكانة التدريب والتعليم الفني و التقني في أوساط المجتمع.

٥- عدم نمو التدريب والتعليم الفني والتقني وتطوره بالحجم المناسب لحجم التوظيف ونوعه.

٦- قصور معلومات سوق العمل مما يعوق إمكانية التنبؤ الدقيق بالاحتياجات.

٧- ضعف التمويل وعدم تنوع ألياته في مجال التدريب.

٢- دراسة اسماء عبد المؤمن (٢٠١١) بعنوان" العائد الاقتصادي والاجتماعي لمشروع مبارك كول للتعليم الفني الصناعي".

هدفت الدراسة إلي: قياس العائد الاقتصادي لمشروع مبارك كول خلال مراحل تنفيذه، وقياس العائد الاجتماعي لمشروع مبارك كول خلال مراحل التنفيذ، وإكساب قيم العمل المنتج متمثلة في (احترام الوقت، التجديد، التعاون، القدرة في الاعتماد على النفس) وتنمية العلاقات الاجتماعية في بيئة العمل، إكساب المهارات الفنية المهنية المتمثلة في (اختيار المعدات والأدوات، تطبيق التكنولوجيا والمعلومات)، وتحديد الصعوبات التي تحول دون تطبيق مشروع كول للعائد الاجتماعي والاقتصادي، والتوصل لتصور تخطيطي لزيادة فاعليه العائد الاجتماعي والاقتصادي لمشروع مبارك كول

ثانياً: دراسات جمعت بين التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر والمانيا

١- دراسة أسماء أبو بكر (٢٠١٥م) بعنوان "التعليم المزدوج كمدخل للارتقاء بمخرجات التعليم الثانوي الفني وربطها بمتطلبات التنمية بمحافظة الوادي الجديد في ضوء التجربة الالمانية".

هدفت الدراسة إلي:

- التعرف علي طبيعة التعليم المزدوج وأهدافه وتحدياته ودوره في التنمية .
- التعرف علي الخبرة الالمانية في مجال التعليم المزدوج.
- التعرف علي متطلبات التنمية الشاملة وأهم البرامج التعليمية والتدريبية ذات الأولوية لتطبيق برامج التعليم المزدوج بمحافظة الوادي الجديد.
- وضع تصور مقترح لبرامج التعليم المزدوج في مجال انتاج وتصنيع البلح للارتقاء بمخرجات التعليم الثانوي الفني وربطها باحتياجات التنمية بمحافظة الوادي الجديد.

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي وذلك لبلورة الجزء النظري الخاص بمفهوم التعليم المزدوج وأهدافه، وتوضيح الخبرة الألمانية في ذلك المجال، وتوضيح المجالات المختلفة للتنمية بمحافظة الوادي الجديد والتي يمكن أن يحقق التعليم المزدوج نتائج ملموسه فيها.

تمثلت نتائج الدراسة في الاهتمام بإعداد المعلمين في ضوء فلسفة التعليم المزدوج وعلاقته بسوق العمل ومتطلباته، وتوفير الكوادر الإدارية المدربة والمؤهلة لإدارة وتنظيم العمل في مدارس التعليم المزدوج.

٢- دراسة ، محمود ابو النور (٢٠١٥) بعنوان " نظم ربط التعليم الثانوي الفني الصناعي بسوق العمل : دراسة مقارنة في كل من المانيا الاتحادية والصين الشعبية والولايات المتحدة الامريكية وامكانية الافادة منها بمصر "

هدفت الدراسة إلي: ربط التعليم الثانوي الفني الصناعي بسوق العمل، واستخدمت المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة الي تصور مقترح لربط التعليم الثانوي الفنى الصناعي بسوق العمل في مصر من خلال الاستفادة من خبرات دول المقارنة .

مدي الاستفادة من الدراسات العربية:

– تأخر واقع اعداد معلم التعليم الفني والوقوف علي مدي اهمية الاعداد والتدريب التربوي الجديد.

– اعداد الأساليب الحديثة في اعداد المعلم وتدريبه بحيث يصبح مواكباً للمجالات الحديثة.

– التعرف علي مدي ملائمة مخرجات التعليم الفني في مجال المعرفة ومتطلبات سوق العمل.

ثالثاً: دراسات اجنبية تناولت التعليم والتدريب المهني المزدوج في كلاً من المانيا الاتحادية والنمسا

اولا : الدراسات التي تناولت التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا الاتحادية

١– دراسة Waheed Asghar & Sulaman Hafeez Siddi (2008): بعنوان " التدريب المهني في باكستان: دراسة مقارنة لممارسات التلمذة الصناعية في البنجاب والدول الأوروبية "

هدفت الدراسة إلي التعرف علي نظام التعليم والتدريب المهني والفني في ولاية البنجاب في باكستان وإجراء مقارنة بينه وبين نظام التعليم المزدوج في عدد من الدول الاوربية هي ألمانيا والنمسا وسويسرا واستخدمت الدراسة المنهج المقارن ومن أهم النقاط التي أشارت عليها الدراسة وجود بعض المميزات لنظام التعليم المزدوج في دول المقارنة **منها:**

– الاتجاهات الايجابية من الطلاب نحو ذلك النظام.

– المشاركة ما بين وزارة التعليم وسوق العمل والطلاب في هذا التعليم.

– تقويم الطلاب يتضمن الجانبين العملي والنظري.

– تأثره بالتغيرات الاقتصادية واحتياجاتها من التخصصات المختلفة كذلك المهارات التي يحتاجها لسوق العمل.

٢– دراسة (Gregor Thurnherr & Debora Egli–Keller2012) بعنوان " مقارنة بين أنظمة المدارس في ألمانيا وليختنشتاين والنمسا وسويسرا ""

هدفت الدراسة إلي: مقارنة أنظمة المدارس في الولايات الفيدرالية الأربع ألمانيا (الولايات الفيدرالية بادن فورتمبيرغ ، بافاريا) ، النمسا (ولاية فورارلبرغ الفيدرالية) ، وسويسرا (كانتونات) سانت

غالن ، تورجاو ، زيورخ) وإمارة ليختنشتاين، ويهدف إلى خدمة المهتمين بأنظمة المدارس في البلدان الأربعة والتعاون في سياق المشاريع الدولية ، استخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت نتائج الدراسة الي معرفة النظم المدرسية من الدول الشريكة خاصة مع البحث الدولي ومشروعات التبادل و يوضح مدى تعقيد مقارنة الأنظمة التعليمية المختلفة.

ثانيا : الدراسات التي تناولت التعليم والتدريب المهني المزدوج في النمسا

١- دراسة (Lorenz Lassnigg 2012) بعنوان "التدريب المهني الأولي بين التنافسية والمتطلبات الاجتماعية والتعلم مدى الحياة – تحليل السياسات"

هدفت الدراسة إلي: معرفة الهياكل الأساسية والاتجاهات والميزات الخاصة لـ التدريب المهني النمساوي و السمات الخاصة والاتجاهات في التدريب المهني الأولي ، توصلت نتائج الدراسة الي تتمتع النمسا بنظام تدريب مهني متطور للغاية يبدأ في وقت مبكر نسبيًا في المهن التعليمية للشباب. التي يتألف التعليم والتدريب المهني في المرحلة الثانوية من حوالي خمس جميع والطلاب في التعليم الرسمي.

٢- دراسة (Lukas Graf 2013) بعنوان "تهجين التدريب المهني والتعليم العالي في النمسا وألمانيا وسويسرا"

هدفت الدراسة إلي: تميز التدريب المهني المزدوج نفسه عن التدريب المهني في معظم البلدان الأوروبية الأخرى لأنه يدمج التدريب في المدارس والشركات على أساس وساطة وتنسيق مكثف بين الدولة وأصحاب العمل وممثلي العمال. في نموذج "الشركة المزدوجة" ، يلعب التدريب المهني العملي دورًا مهيمنًا أكثر من التعليم الأكاديمي العام التدريب والتعليم العالي ضروريان، في أحسن الأحوال ، للاحتفاظ بالمكانة العالية للتدريب المهني المزدوج ، أو في أسوأ السيناريوهات، وتوصلت نتائج الدراسة انه يمكن القول أن أنظمة التعليم في النمسا وألمانيا وسويسرا تتكون من مجالين تنظيميين منفصلين ، أحدهما للتعليم والتدريب المهني والآخر للتعليم العالي، على مدى العقود الماضية ، أصبح هذا الانقسام المؤسسي موضع تساؤل بشكل متزايد، بالنظر إلى أن الانقسام التعليمي المذكور أعلاه يعيق تنقل الأفراد بين المجالات التنظيمية المعنية ، فإن التغييرات المؤسسية

في العلاقة بين مجالات التعليم والتدريب المهني التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة النفاذية بين القطاعات تعتبر أساسية لتعزيز الحراك التعليمي والاجتماعي وفرص الحياة

التعليق العام علي الدراسات السابقة:

بعد عرض الدراسات السابقة العربية والاجنبية اتضح ان التعرف علي التعليم و التدريب المهنى بألمانيا وبوجه خاص التعليم المزدوج وأهميته وإمكاناته قد لاقي اهتماما كبيرا علي المستوي الدولي حيث تسعي مختلف الدول الي دراسة هذه النظام والاستفادة منه في تطوير انظمته التعليمية والتدريبية مما يجعل الاهتمام بدراسة التعليم الفني المزدوج وبخاصة التعليم الفني المزدوج منه في ضوء هذا النظام بألمانيا مهمة قومية نظرا لما هو متوقع منه في اعداد افراد قادرين علي المنافسة وتحقيق عنصر الجودة علي كافة الأصعدة المحلية والقومية والدولية.

ويمكن القول بأن هذه الدراسات أفادت الدراسة الحالية في جوانب متعددة كان لها دورا واضحا في بلورة الدراسة الحالية **وتتمثل في:**

- الغالبية العظمي من الدراسات أكدت في اطارها النظري وبعض نتائجها اهمية التعليم والتدريب المهني المزدوج .
- تعددت الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت التعليم و التدريب المهنى المزدوج بألمانيا والنمسا كما تعددت الدوريات التي تنشر ابحاثا لدراسات مرتبطة بهذا النوع من التعليم وهذا يضفي اهتماما عالميا مما يتطلب التعرف عليه والاستفادة منه.

مدي الاستفادة من الدراسات السابقة:

المتتبع لاستراتيجيات إصلاح التعليم في مصر بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة – استراتيجية برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر (٢٠١٢ – ٢٠١٧)، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (٢٠١٤–٢٠٣٠).

يلاحظ مدي الاهتمام بضرورة إصلاح التعليم والتدريب المهنى المزدوج والمهني بوصفه هو قاطرة التنمية في الفترة الحالية من خلال إكساب الطلاب مقومات ثقافة العمل الريادي الحر، ومن ثم فالأمل معقود عليه في حال إصلاحه في مواجهة ظاهرة البطالة بين الطلاب المصري والبالغة ١٧.٣ % وفقا لأخر الإحصائيات الواردة في الاستراتيجيات السابقة عام(٢٠١٩) وهذا ما حاول البحث

الحالي إبرازه من خلال محاور الدراسات السابقة وقد أفاد البحث الحالي من هذه الدراسات في الإطار النظري وفي تحديد بعض مصطلحات الدراسة، ويحاول البحث الحالي أن تأخذ منحني جديداً.

كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة فيما يأتي:

١- اختيار منهج الدراسة والأساليب المناسبة لتفسير نتائج الدراسة وتحليلها.

٢- الاطلاع علي الاتجاهات المحلية والعربية والعالمية المعاصرة عن التعليم والتدريب المهني المزدوج.

٣- التعرف علي بعض المشكلات التي يعاني منها التعليم والتدريب المهني المزدوج محليا وعالميا.

اولاً: اهمية التعليم والتدريب المهني المزدوج

اولاً: اهمية التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا الاتحادية

التعليم هو رصيد قيم لكل مجتمع حديث، يؤثر على فرص الحياة الفردية والتنمية الاجتماعية. يمكن هؤلاء الذين يحافظون على تعليمهم ومؤهلاتهم لفترة أطول الاعتماد على فرص أفضل في سوق العمل وأيضًا تحقيق دخل أعلى في الوقت نفسه ، للتعليم تأثير إيجابي على السلوك الفردي، مثل اتباع نظام غذائي واعٍ للصحة، وكذلك على مواقف مثل الاهتمام السياسي، وبالتالي يمكن أن يحسن التعليم القدرة على التنظيم الذاتي، يستفيد المجتمع ككل من هذه العائدات الفردية من خلال تحسين القوة الإبداعية والإنتاجية للبلد وبالتالي رفاهية المجتمع ككل.

قد تشكل المؤسسات هياكل تدريب متماسكة، هناك أربعة نماذج تقليدية:

أ- نموذج "مؤسسة رائدة مع مؤسسة شريكة": تتحمل المؤسسة الرائدة المسؤولية الكاملة عن التدريب ، ولكن يتم إجراء أجزاء منه في مؤسسات شريكة مختلفة.

ب- نموذج "التدريب حسب الطلب": تتم بعض فترات التدريب خارج المؤسسة العادية ، ربما في مؤسسة كبيرة قريبة بها ورشة عمل تدريبية ، على أساس أمر ومقابل سداد التكاليف.

ج- نموذج "اتحاد التدريب": تعمل العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة معًا وتستقبل المتدربين، إذا لم تتمكن إحدى الشركات من الحصول على محتوى معين ، فإن المتدرب ينتقل

إلى المشروع الآخر (مبدأ التناوب)، توقع الشركات أيضًا اتفاقية تعاون ؛ يعملون معًا بشكل متساوٍ ويقومون بتدريب المتدربين التابعين لهم بشكل مستقل.

ثانياً: اهمية التعليم والتدريب المهني المزدوج في النمسا

أيمانا بأن العدالة الاجتماعية من أهم حقوق المواطن فان تلقي التعليم الجيد القادر علي تحرير الانسان من الجمود الفكري وفتح افاق جديدة هو ايضا جزء لا يتجزء من حقوق المواطن ومن هنا جاءت اهمية وضع رؤية استراتيجية لتعليم الفني والتدريب المهني بكافة أنواعه ولمختلف القطاعات .

التعليم والتدريب المهني في النمسا هو علاقة تعاقدية مباشرة بين الشركة والمتدرب ومفهوم مهني اساسي للمتدربين اللذين يتم تدريبهم في مهنة معينة وفقا لمحتوي تدريبي منظم وبشكل واضح ويتم نقل مجموعة معينة من المهارات والقدرات في فترة تدريبية معينه وهذه الفترة تسمي (فترة التلمذة الصناعية) ويكون التعاون بين مكاتب التلمذة الصناعية والغرف الاقتصادية وغرفة العمل ويكون التدريس والفن والثقافة جزء تدريبي مدرسي حيث لوحظ وجود اتجاهين متعارضين لفترة طويلة: فإن سوق عمل الطلاب هو جزء من التنمية الشاملة، كما أن التنمية الاقتصادية المواتية لها تأثير إيجابي على سوق عمل الطلاب من ناحية أخرى ، فإن سوق عمل الطلاب في نفس الوقت حساس للغاية للتقلبات الاقتصادية ، وهنا يتحول الارتباط الوثيق للتلمذة المهنية بعلاقة العمل، والتي تتيح بشكل عام انتقالات أفضل، إلى سلبية من حيث أن الانكماش الاقتصادي له تأثير مباشر، أيضًا على تخفيض أماكن التلمذة الصناعية، كانت الحالة الثانوية المهمة في العقود الأخيرة هي أيضًا الكوكبة الديموغرافية المنتشرة . والتي أنتجت فائضًا ديموغرافيًا نسبيًا للشباب مع طفرة المواليد في الستينيات، لا سيما في الأوقات الصعبة اقتصاديًا في أوائل ومنتصف الثمانينيات – وقد تغير هذا في غضون ذلك بشكل جذري من حيث أن هذه الأفواج القوية تتقاعد من الحياة العملية، والتي تميل إلى التسبب في زيادة الطلب على الطلاب.(Busemeyer, 2011, p36)

تختلف جمعيات أرباب العمل في اتجاهين

- يري الاتجاه الاول ان المدرسة الثانوية العامة (AHS) هي أفضل طريقة للوصول إلى مناصب عليا من خلال درجة متخصصة ذات صلة يُعطى المستوى العلوي من AHS وزنًا أكبر بكثير مما هو عليه من الناحية الكمية، يُفضل التدريب المهني المزدوج ويتم الترويج له

للوظائف في المناصب المتوسطة. تعلن الغرف التجارية الإقليمية بقوة شديدة عن برامج التلمذة الصناعية.

- بينما يري الاتجاه الثاني أن التدريب المهني بدوام كامل في مجال اتحاد الصناعة، أصبح يدعم التلمذة الصناعية والتدريب المهني بدوام كامل أكثر توازناً بشكل ملحوظ .

اما بالنسبة للموظفين والنقابات العمالية للتدريب المهني المزدوج يعلقون أهمية كبيرة على دعم النقابات العمالية للمتدربين.

وغالبًا ما يتم اتهام المدارس المهنية بدوام كامل بعيوب كثيرة حيث يتم انتقاد كثافة التدريب في المدارس الفنية التجارية ومع ذلك نجد هناك قبول أكبر لنظام التعليم المهني كنموذج شامل على الرغم من أن المدارس العامة يتم التعبير عنها أيضًا كطريقة للاستفادة من فرصة الحصول على أقصى قدر من التأهيل لجميع الطلاب بما في ذلك المحرومين اجتماعياً.

كما يحظى التدريب المهني بأهمية كبيرة تساهم بشكل كبير في جاذبيته ومنها :

- **التمايز والجودة:** بالإضافة إلى الأشكال المختلفة لمستويات التدريب والتأهيل، فإن محتوى التدريب المهني متنوع، غالبًا ما يتم تمييز العديد من التخصصات مثل الأعمال والتكنولوجيا والسياحة والأزياء والفن والتصميم والزراعة، من خلال تحديد الأولويات وفقًا للظروف الاقتصادية الإقليمية، من ناحية يهدف هذا إلى مراعاة الحاجة المتنوعة للمؤهلات في الاقتصاد، ومن ناحية أخرى يجب أن يكون المتعلمون قادرين على تطوير نقاط قوتهم ومواهبهم على النحو الأمثل. تبعا لمبادرة ضمان الجودة الشاملة للتدريب المهني المدرسي (QIBB) في عام ٢٠١٣ استراتيجية مماثلة للتدريب داخل الشركة (QML) هناك جهود مماثلة لمزيد من التأهيل.
- **محتوى ومنهجية التدريب:** توفر جميع مناهج التدريب المدرسي والتدريب المهني المزدوج مزيجًا من التعليم العام والتدريب المتخصص في النظرية والتطبيق. بالإضافة إلى ذلك، تعلق أهمية كبيرة على تدريس المهارات الأساسية (مثل العمل الجماعي والمهارات الرقمية وريادة الأعمال)، لغة أجنبية واحدة على الأقل إلزامية في بعض التخصصات تصل إلى ثلاث. تستخدم اللغات الأجنبية أيضًا كلغة عمل في بعض المدارس. يعد توجيه الكفاءة مبدأ أساسيًا للتدريب المهني ؛

- **التعلم القائم على العمل:** الاتصال مع رجال الأعمال أمر أساسي للتدريب المهني. وهذا ينطبق بشكل خاص على التلمذة الصناعية ، حيث يقضي ٨٠٪ من الوقت في الشركة، لكن التدريب المهني في المدرسة موجه أيضًا نحو الممارسة، بالإضافة إلى الفصول الدراسية في ورش العمل والمختبرات والمطابخ المدرسية وشركات الممارسة وما إلى ذلك، يتم التخطيط للتدريب الداخلي الإجباري في مجال الأعمال، في سياق أطروحات المشاريع والدبلومات كجزء من الامتحانات النهائية في مدارس مدتها خمس سنوات، غالبًا ما يتم تنفيذ المهام من قبل الشركات أو بالتعاون معها يأتي العديد من المعلمين أيضًا من الممارسة أو يجب أن يكون لديهم خبرة عملية كشرط أساسي للقبول.

ثالثاً: اهمية التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر

ايمانا بأن العدالة الاجتماعية من أهم حقوق المواطن فأن تلاقي التعليم الجيد القابل علي تحرير الأنسان من الجمود الفكري وفتح افاق جديدة هو ايضا جزء لا يتجزأ من حقوق المواطن ومن هنا جاءت اهمية وضع رؤية استراتيجية للتعليم الفني والتعليم المهني والتدريب بكافة انواعه ولمختلف قطاعات وقد نص دستور عام ٢٠١٤ وتحديدا المادة ١٩ علي ان التعليم الزامي حتي نهاية المرحلة الثانوية.

"التعليم المزدوج" تجربة مهمة ومميزة يقدمها المسئولون بالتعليم الفني في اطار السعي لمواجهة شبح البطالة وتوفير عامل فني مدرب على أحدث الماكينات في ذات الوقت ويحصل الطلاب على مكافآت مالية تصل إلي ٧٠٠ جنيه شهريا خلال دراستهم بالصف الثالث الثانوي الفني، كما يتم عمل عقود مع الطلاب أثناء الدراسة لتعيينهم في مصانع الشركة التي يتدربون فيها حيث تقوم مدارس التعليم المزدوج على نظام مدرسة داخل المصنع.

كبديل للتعلم الأكاديمي التقليدي في مصر، يُعد التعليم الفني بديلاً عن شهادة الثانوية العامة المصرية، حيث يلتحق به الطلاب بعد الانتهاء من تعليمهم الإعدادي للتركيز على التعلم المهني. توفر المؤسسات التعليمية القائمة على المهارات المهنية، والعلوم التطبيقية، والتقنيات، وغيرها من التخصصات تجربة تعليمية عملية للطلاب، تتيح لهم الفرصة لاكتساب خبرات تساعدهم في حياتهم المهنية.

ومن ثم أخذت مصر بنظام التعليم والتدريب المزدوج على طريق اصلاح وتطوير التعليم الفنى والتدريب والتنويع مصادر تمويله، حيث إن التدريب المزدوج هو نمط من التعليم الفنى والتدريب، يقوم على مشاركة القطاع الخاص مع الحكومة في تأسيس مدارس فنية متخصصة، ومن أبرز مشروعاته:-

- **مشروع مبارك-كول.**
- **التلمذة الصناعية.**
- **المدارس الثانوية الصناعية الملحقة بالشركات والمصانع.**
- **الفصول الصناعية الملحقة بالشركات والمصانع.**
- **معاهد اعداد الفنيين التابعة لوزارة التعليم العالى ومدتها عامان بعد المرحلة الثانوية**(المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠١، ص ٨٨)

ويتميز التعليم الفني المزدوج أنه يمكن الطالب من تعلم مهنة حقيقية خلال فترة حصوله علي الدبلوم الفني، وفي نفس الوقت يحصل علي راتب شهري محدد من صاحب المصنع بل ومكافأة في حالة الإجادة، وهو ما لا يتوافر في أي نظام تعليمي آخر، وخلال سنوات الدراسة تمتد السنة الدراسية لمدة ١١ شهرا، يقضي الطالب معظمها في المصنع بأوقات محددة ومتابعة مستمرة ودائمة من مديرية التربية والتعليم التابع لها المصنع لضمان حصول الطالب علي حقوقه كاملة وعدم استغلاله.

التعليم والتدريب المهني المزدوج فكرة ألمانية تطبق في مصر

وبدأت هذه الفكرة من مدارس مبارك كول، وهي فكرة مطبقة في المصانع الألمانية التي تضمن مزايا مهمة للمصانع وأهمها هي سد احتياجات المصانع من العمالة المدربة، وفي نفس الوقت استمرار الطالب معه لمدة ٣ سنوات يجعله يعتاد على نظام المصنع علاوة على انتظامه في الحضور والانصراف وغيرها من المزايا الكثيرة التي جعلت أصحاب المصانع يقبلون عليها بعد ويسعون إلى تطبيق متطلبات الانضمام إلى التعليم الفني المزدوج.

ويتوافر في التعليم الفني المزدوج الكثير من التخصصات مثل المصاعد والتكييف وصيانة الأجهزة الكهربائية وصيانة السيارات وأعمال الفندقة، والغزل والنسيج والتفصيل وغيرها من المهن التي تحتاج إلي الكثير من العمالة المهارة.

ويفتح نظام التعليم الفني المزدوج أبوابه لاستقبال دفعة جديدة بعد إعلان نتيجة الشهادة الإعدادية، وذلك من خلال لجان متخصصة تختار الطلاب المناسبين لطبيعة العمل في المصانع .

اولاً: **اهداف التعليم والتدريب المهني المزدوج في المانيا الاتحادية:**

يضمن نظام التعليم والتدريب المهني في ألمانيا مستقبل الطلاب والمجتمع الألماني، ويشكل النظام المزدوج العنصر الأساسي للتدريب المهني وعادة ما تكون مدته ثلاث سنوات، كل شاب أكمل المدرسة الإلزامية بدوام كامل لديه حق الحصول على تدريب مزدوج، لا توجد متطلبات أخرى، يتميز مسار التدريب هذا بوجود مكانين للتعلم – الشركات والمدارس المهنية، يغطي النظام المزدوج كل قطاع ويوفر تدريبًا مهنيًا أساسيًا واسعًا ويضفي الكفاءات المهنية في حوالي ٣٢٩ مهنة تدريب معترف بها ، و يتم توفير أماكن التدريب في المؤسسات العامة والخاصة ، في ممارسات المهن الحرة ، وعلى نطاق محدود للغاية و المنازل الخاصة (Data Report, 2014, p95) .

الهدف الأساسي من التدريب المهني هو تمكين الطلاب من اكتساب كفاءات مهنية شاملة مصممة لجعلهم قادرين على أداء واجباتهم كموظفين بكفاءة وفعالية وابتكار واستقلالية وبالتعاون مع الآخرين، يجب إثبات حزمة الكفاءات في الامتحانات التي ينظمها القانون (قانون التدريب المهني)، هؤلاء الذين أتموا التدريب بنجاح ومؤهلون للعمل كعمال مهرة.

تدخل الشركات في عقد مع المتدربين ، وتتحمل تكاليف التدريب داخل الشركة وتدفع أجر المتدرب على النحو الذي تنظمه الاتفاقية الجماعية التي تزداد سنوياً ، ومتوسط حوالي ثلث الأجر الأولي للعامل الماهر، يتم تحديد الكفاءات المهنية في المهن التي سيتم اكتسابها في التدريب داخل الشركة في لائحة تدريب وتضمينها مؤسسة التدريب في خطة تدريب فردية، تضمن المتطلبات الملزمة للوائح التدريب معيارًا وطنيًا موحدًا بالنسبة للتدريس في المدرسة المهنية ، ويتم وضع منهج إطاري منسجم مع لوائح التدريب لكل مهنة تدريبية معترف بها، ويتم مراقبة النظام من قبل الهيئات المختصة مثل الغرف أو الجمعيات التجارية والصناعية المستقلة (Hensen, 2013, p6)

ثانياً: اهداف التعليم والتدريب المهني المزدوج في النمسا

من الاهداف الاستراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني مخاطبة جانبي العرض والطلب وتمكين نظام الحكومات وتفعيل دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ فزيادة الطلب علي خدمات التعليم والتدريب تستلزم ان يكون التعليم والتدريب مرغوبا في نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية

وواضحة من العملية التعليمية والتدريبية ويتم ذلك من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية علي مستوي المعلم والمناهج فيتطرق الي توفير التعليم والتدريب لجميع الطلاب دون تميز ولجميع العاملين في شتي القطاعات.

تمثل استراتيجية التوجيه مدى الحياة (LLG) للنمسا ، التي تم وضعها في عام ٢٠٠٦ ، أساسًا أساسيًا وشرارة أولية لبعض التطورات الحالية. وقد تم وضع خمسة أهداف برنامجية رئيسية فيها:

١. تنفيذ المهارات الأساسية للتربية وتخطيط الحياة في جميع المناهج.
٢. التركيز على توجيه العملية والدعم.
٣. تأهيل المستشارين والمدربين.
٤. ضمان الجودة وتقييم العروض والعمليات والهياكل بهدف نظام توجيه فعال مدى الحياة.
٥. توسيع الوصول والعروض للمجموعات المستهدفة الجديدة، تنعكس جميع النقاط الخمس المذكورة بوضوح في الاتجاهات في التوجيه المهني المحددة في الأدبيات البحثية.

يركز نهج LLG على الاستقلالية والمسؤولية الشخصية للفرد. وبهذا المعنى، ينبغي فهم الترويج لمهارات الإدارة المهنية (CMS) والطلب عليها، والتي يجب أن تقدمها المؤسسات الاستشارية والمستشارون والتي تمثل الدعامة الأساسية لـ LLG، يؤكد المفهوم النمساوي لمهارات الإدارة المهنية على الكفاءات الأساسية التالية: القدرة على التفكير الذاتي، والقدرة على اتخاذ القرار، والبحث عن المعلومات وتقييم المعلومات وكذلك القدرة على تحديد ومتابعة أهداف الفرد. يشير كروتزل إلى أنه لا يمكن تدريس هذه المهارات بشكل مباشر، ولكن يجب دعم تطويرها "من خلال نقل الخبرة وكذلك عمليات التطبيق المدعومة بشكل متنوع"، بدلاً من الاعتراف بها على نطاق واسع، حيث يصف تكامل مفاهيم CMS ، لا سيما في أنشطة التعليم الإضافي لتعليم الكبار، باعتباره تحديًا مستمرًا.

ثالثاً: اهداف التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر

من الاهداف الاستراتيجية للتعليم الفني والتدريب المهني مخاطبة جانبي العرض والطلب وتمكين نظام الحكومة وتفعيل دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ، فزيادة الطلب علي خدمات التعليم والتدريب تستلزم ان يكون التعليم والتدريب مرغوبا في نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة من العملية التعليمية والتدريبية ويتم ذلك من خلال توفير تعليم يتصف بالجودة العالية علي مستوي المعلم

والمناهج فيتطرق الي توفير التعليم والتدريب لجميع الطلاب دون تميز ، ولجميع العاملين في شتي القطاعات.

يعد الهدف الأساسي للتعليم المزدوج هو توفير تدريب مهني للطلاب على نطاق واسع، لتوفير الكفاءات اللازمة لممارسة المهن المختلفة بمهارة فائقة في علم سريع التغير (Schneider, 2007, 25 etal)، كما يهدف التعليم الفني المزدوج إلى توفير العمالة الفنية الماهرة المدربة على أسس علمية، وتوفير فرص عمل جيدة للشباب لمواجهة مشكلة البطالة، والاستغناء عن استدعاء الخبراء من الخارج لإصلاح وصيانة المعدات، وكلها أهداف تسعي لمواجهة البطالة وتوفير العامل الماهر في كافة المجالات والمهن (علي، وعبداللطيف، ٢٠٠٤ ، ص٢٢٧)، كما حددت (عبدالله، ٢٠١٥، ص ص ٥٦٢-٥٦٣).

١) **تطوير البرامج الدراسية:** وذلك من خلال الارتقاء بمستوى مهارات الطلاب عن طريق تطبيق نظام يشارك في إعداده وتنفيذه سوق العمل لضمان إتقان الطلبة للكفايات المهنية الأساسية التي يتطلع إليها سوق العمل، وطرح برامج مطورة وحديثة تناسب الذكور والاناث في كافة التخصصات، بالإضافة إلى التدريب الميداني المركز، ومشاركة القطاع الخاص في وضع المناهج والبرامج الدراسية ووضع المواصفات المهنية والتربوية وتدريب الطلاب.

٢) **اكتساب اخلاقيات العمل** : وذلك من خلال تطبيق استراتيجيات تعليم وتعلم تكسب الطلاب هذه الاخلاقيات، وتوفير إرشاد وتوجيه مهني فاعل ومتميز يركز على قيم العمل لدي الطلاب والارتقاء بمهاراتهم العملية، فضلاً عن ربط التعلم بالمهنة التي سيلتحق بها الطالب بعد تخرجه، واستعمال استراتيجيات المحاكاة والمشاريع كوسيلة للتدريب على مهارات المهنة داخل المدرسة

٣) **التوجيه والارشاد المهني:** وذلك من خلال إنشاء مراكز للتوجيه والارشاد المهني في كافة المدارس المطبق فيها المشروع، لمساعدة الطلاب وتمكينهم من اكتشاف ميولهم وقدراتهم والفرص المتوفرة لهم، ووضع منهج للإرشاد المهني وتطوير الذات، وتهيئة عدد من المعلمين للعمل في هذه المراكز، وعمل حملات توعية حول المشروع وأهدافه

ومما سبق يتضح أن التعليم المزدوج يهدف الي ثقل الطالب فيما يتعلق بالجانب العملي في مؤسسات الصناعة والانتاج والخدمات بالمجتمع وتخفيف العبء عن المدرسة وإفساح المجال أمامها فيما يتعلق بالإعداد الأكاديمي، مما يسهم في توفير العمالة الفنية الماهرة المدربة، وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب، كما يسعى التعليم المزدوج إلى إظهار التعليم الفني في ثوب جديد أكثر تطويراً من النظام التقليدي، حيث يتم فيه تطوير البرامج الدراسية، والاهتمام بأخلاقيات العمل والتدريب الميداني في موقع العمل الذي سيلتحق به الطالب فيما بعد

ثالثا: المشكلات والتدريب المهني المزدوج

اولاً: أهم المشكلات والمعوقات التى تواجه التعليم والتدريب المهنى المزدوج فى ألمانيا الأتحادية وأمكانية التغلب عليها

عادة ما تظهر خطوط التطوير عبر الأقسام فى التعليم فقط على مدى عدة سنوات والعديد من التقارير العقلية باعتبارها اتجاهات ومجالات أشكالية، انها نتيجة تفاعل معقد بين الهياكل التى نمت تاريخيا ومنطق التحكم المختلفة وتبعيات المسار فى حياة الناس .

غالبا ما تؤدى التغيرات فى السلوك التعليمى أو فى العروض التعليمية أو فى أجراءات السياسة التعليمية الأخرى فى البداية فقط الى تطورات متباينة وخصائص متغيرة قليلا للأتجاهات المعروفة وعلى مر السنين والعقود وكان فى تاريخ التعليم (صدمات) مؤقتة مثل انهيار الأنظمة السياسية أو الأزمات الأقتصادية أو الكوارث البيئية يمكن أن تعطل أو توقف أو تحول أو حتى تسرع التطورات طويلة الأجل وهذا يشمل أيضا وباء كرونا .الذى جعل الرقمية بلا شك موضوعا ملحا للغاية فى جميع مجالات التعليم والذى من المرجح أن يوثر على النتيجة بشكل مستدام .

ولا يمكن توقع نتائجها على المدى المتوسط والطويل فى الوقت الذى يتم فيه أعداد هذا التقرير . ولكن هذه الأزمة تسلط الضوء بالفعل على هشاشة أضفاء الطابع المؤسسى المستمر على التعلم مدى الحياة وبهذا المعنى . فان الوباء لا يكشف فقط عن مناطق مشكلة جديدة . ولكنه يتيح أيضا ظهور خطوط التنمية طويلة الأجل فى ضوء جديد .

فى ضوء هذه الخلفية وسوف نتناول المشكلات والمعوقات التى تواجه التعليم والتدريب المهنى المزدوج فى ألمانيا الأتحادية والتى تؤثر فى كفاءة العملية التعليمية من خلال العناصر الأتية

١- زيادة الأحتياجات التعليمية لذوى المؤهلات الرسمية المنخفضة على الرغم من المستوى التعليمى المتزايد بشكل عام للسكان

٢- هناك أشخاص لديهم مؤهلات تعليمية منخفضة أو معدومة أو حتى مهارات لغوية مكتوبة ضعيفة فى جميع المراحل التعليمية

٣- الاتجاه الممتد على مدار العام نحو المؤهلات العليا مع وجود نسبة منخفضة نسبيا من الحاصلين على مؤهلات رسمية منخفضة بدون تعليم عام أو مؤهل مهنى قد توقف حيث زادت هذه النسبة مؤخرا مرة أخرى

٤- المزيد من الأشخاص فى الفئات العمرية الاصغر ليس لديهم مؤهلات ويتأثر الطلاب على وجه الخصوص أكثر من الشابات هذا له عواقب بعيدة المدى على أسلوب حياتهم

ثانياً: اهم المشكلات والمعوقات التي تواجه التعليم والتدريب المهني المزدوج في النمسا وإمكانية التغلب عليها

اولا: المؤهلات النهائية ونظام التدريب المهني المنظم بشكل معقول، يجب أن ينظر إلى هذا البيان الإيجابي بشكل نقدي، الجزء الأول من خيبة الأمل هو بلا شك أن نظام التعليم المهني، خاصة في مجال المدارس العليا المهنية، لديه مؤهل مزدوج للخريجين في سن مبكرة (في سن مبكر ١٩) وقصير إلى حد ما ولكنه مكثف للغاية بمهن تعليمية في أي مكان في أوروبا قابلة للمقارنة، لذلك يفترض ممثلو نظام التعليم أن هؤلاء "الخريجين المدربين تدريباً جيداً" يتعرضون "للضرب ويقلل من قيمتها" بسبب صغر سنهم، نظرًا لأن هذا التعليم الثانوي المكثف في أوروبا يتعارض مع نظام التعليم العام (أو التدريب المهني) والتدريب المهني بعد الثانوي، فمن الصعب مقارنة كلا النظامين، ومع ذلك فقد أظهر النقاش حول إدخال قطاع الكليات التقنية أن هذا النظام المدرسي يمكن أن يحتفظ بمفرده من حيث المؤهلات النهائية، ولكن لا يمكن أن يحل محل التدريب المهني العالي على "المستوى الجامعي" على المدى الطويل.، ولا شك في أن غياب هذا القطاع يرجع إلى نجاح الكليات المهنية. عندما يتعلق الأمر بالوصول إلى المؤسسات التعليمية في النمسا، لم يكن لدى خريجي BHS أي مزايا من حيث الوصول على الرغم من التدريب الإضافي لمدة عام واحد والمكثف أكثر بكثير من المدارس العامة، ستظهر السنوات القليلة القادمة إلى أي مدى يمكن الآن أخذ هذه الأمور في الاعتبار عند إنشاء الجامعة الجديدة لقطاع العلوم التطبيقية.

ثانيًا: يعاني مفهوم التدريب المهني العام من عجز في النظام. تتطلب التنمية الاقتصادية مزيدًا من المرونة من خلال زيادة التدريب الأساسي لتشكيل الوعي حتي يكون أكثر علمية و تقنية أو تجارية و تنظيمية، فإن كلا من نظام التعليم المهني بدوام كامل ونظام التدريب المهني المزدوج مجز أان للغاية ؛ لأن أكثر من ٤٠٠ فرصة تدريب متاحة للطلاب البالغين من العمر أربعة عشر عامًا.

يمكن الوصول إليه من حيث المبدأ ، وهو رقم لا يمكن التحكم فيه من قبل المرسل إليهم ولا يمكن إدارته بسهولة للإدارة التعليمية، إن تركيز التلمذة الصناعية على المجالات المهنية والفئات المهنية وتكييفها مع متطلبات التأهيل الحالية سيزيد بالتأكيد من جاذبية ووضوح التدريب المهني المزدوج ومرونة الخريجين في سوق العمل.

ثالثا: تعتبر العيوب الهيكلية لـ BMS والتدريب المهني المزدوج أكثر خطورة . لأنها لا تقدم مؤهلًا مزدوجًا (Matura والمؤهلات المهنية)، إنهم "طريق مسدود" في عالم العمل، لا يمكن أن تصبح المؤهلات العليا العامة والمهنية المحتملة في مجال التعليم الإضافي هي القاعدة، لأنها تتطلب التزامًا شخصيًا مكثفًا للغاية، قد تفتح هذه "الطرق المسدودة" عند دخولك جامعة العلوم التطبيقية.

ثالثاً: اهم المشكلات والمعوقات التي تواجه التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر وإمكانية التغلب عليها

ومن خلال استقراء الواقع في مصر نجد أن سياسة التعليم الفني تعانى عديداً من أوجه القصور، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بسياسة القبول ، وسياسة اعداد المعلم (معلم المواد النظرية ، ومعلم التدريبات العملية ، ومعلم المواد الثقافية والعلمية) ، أم سياسة التمويل ، أم الإدارة المدرسية ، أم سياسات المناهج وطرائق التدريس ، أم التدريب أم التقويم ، فضلاً عن المشكلات المتعلقة بالطلاب ، والتوجهات الثقافية نحو التعليم الفني والمشكلات المتعلقة بسوق العمل ، ويمكن توضيح أبرز المشكلات التي أشار اليها عديد من الدراسات على النحو الآتى:

– انفصال مخرجات التعليم عن حاجات المجتمع ؛ ومن ثم عن سوق

– ضعف الإنتاجية، والكفاية التعليمية ، والقصور في كل من : الأداء المدرسي ، والانضباط ، والانتظام في المدارس ، وضعف القدرة على الاحتفاظ بالطلاب ؛ الأمر الذى يشير إلى انخفاض جاذبية المدرسة الفنية . (وزارة التربية والتعليم ، ٢٠١٤ ، ٥٢ – ٥٣)

– عدم وجود استراتيجية واضحة ، ولا سياسة وطنية للتعليم الفني ، وإن وجدت فلا يجرى تقويمها ، ولا قياس أدائها ، ولا تصحيح الانحرافات بها.

– ضعف إسهام القطاع الخاص ؛ سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالشراكة مع مؤسسات التعليم، والتدريب الحكومية ، أم امتلاك مؤسسات التعليم والتدريب وإدراتها ، فضلاً عن توجه القطاع الخاص إلى التخصصات الأقل كلفة ؛ لذلك نادرا ما تستمر في تخصصات هندسية ، أو طبية ، أو زراعية .

– ضعف الاقبال على التعليم الفنى، ونظرة المجتمع السلبية ؛ بوصفه اختيارا لمن لا اختيار له ؛ بسبب محدودية ربطه مع مراحل التعليم اللاحقة.

محدودية القدرة على تطوير المدربين، والمتدربين لمواكبة المستجدات التقنية ؛ وهذا يعنى أن رأس المال البشرى المهنى ، والتقني من المدربين غير قادر على إعداد المتدربين ، والمدربين للتعامل مع تقنيات الآلات ذات التغير السريع.

ويواجه التعليم والتدريب الفنى والمهني المزدوج فى مصر عددا من التحديات:

سواء أكانت تحديات اقتصادية ، أم اجتماعية ، أم تعليمية ويمكن طرح التحديات التي تواجه التعليم الفنى فى مصر على النحو الآتى:

أولاً : التحديات الاقتصادية

تؤثر التغييرات العالمية فى توجه المجتمعات على كافة المستويات ؛ وبخاصة المستوى الاقتصادي من التوجه إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، وجذب الاستثمارات ، وفتح الأسواق ، والمنافسة وما يتعلق بالشركات متعددة الجنسيات، وغيرها من التغييرات الاقتصادية التي صارت تتطلب قوى عاملة ماهرة ؛ ومن ثم نوعية مختلفة من التعليم والتدريب خاصة بعد فترة التغييرات السياسية التي شهدتها مصر منذ قيام ثورة يناير ٢٠١١ ، وما تتطلبه من إحداث تغييرات جوهرية في مجال التعليم الفني ؛ ومن أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه التعليم الفني ما يأتي

١ – تمويل التعليم الفنى

يمثل قصور الموارد إحدى العقبات الرئيسة التي تحول دون تطوير التعليم الفني ، ويرجع قصور الموارد إما لإنخفاض النمو الاقتصادي ، ونقص الموارد بصفة عامة ، أو نتيجة لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العام أكثر منه على التعليم الفني ؛ حيث يتجه معظم الموارد إلى دعم التعليم العام ، فضلاً عن ارتفاع تكلفة التعليم الفنى ؛ مقارنة بالتعليم العام ، وتوجد خمسة مصادر لتمويل التعليم الفني ؛ وهي:

أ– التمويل الحكومي للتعليم الفنى ؛ حيث نجد أن مخصصات الإنفاق العام من الموازنة العامة للدولة ضئيلة ؛ حيث تخصص نسبة من الناتج المحلى الإجمالي ، كما أن المؤسسات الحكومية ما زالت تستحوذ على ما لا يقل عن ٨٠٪ من جملة الطلاب المقيدين في منظومة التعليم في مصر بشقيه : قبل الجامعي ، والعالي ؛ ويعني ذلك أن الإنفاق العام ما زال هو المصدر الأساس لتمويل التعليم في مصر (العربي ، ٢٠١٠، ص ص ٨–٩)

ب– الهبات ، والوصايا ، والوقف.

ج – تبرعات القطاع الخاص ، وقطاع الأعمال، فضلاً عن تبنى المتفوقين، وتحمل أعباء تعليمهم مقابل التزامهم العمل لعدد معين من السنوات في الشركات ذات الصلة، وتحمل جزء من تكلفة الأبحاث والتطوير.

د– الرسوم ، أو المصروفات الدراسية ، وهي ضئيلة ؛ من منطلق أن التعليم – كما هو منصوص عليه مجاني

هـ– القروض ، والمعونات الأجنبية.

٢ – نقص مهارات خريجي التعليم الفنى

يشير نقص مهارات خريجي التعليم الفنى إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم الفنى، واحتياجات سوق العمل؛ الأمر الذي يترتب عليه تدنى الإنتاجية ، وضعف القدرة التنافسية، ويشير تقرير التنافسية في العالم العربي لعام ٢٠١٢ إلى ضعف جودة التعليم للقوى العاملة، بوصفه العنصر الأكثر ضررا ، ويأتي في المرتبة الرابعة بين العناصر التي تمثل مشكلات عند تأسيس.

ويتضح مما سبق أن ضعف تمويل التعليم الفنى انعكس على نقص مهارات خريجي التعليم الفنى، خاصة أن ضعف التمويل يترتب عليه ضعف عملية التدريب ، والتعليم من خلال العمل ، الذي يعد الركن الرئيس في التعليم الفنى ؛ فلا تتحقق أهداف التعليم الفني بدون تدريب مناسب ؛ سواء أكان من الناحية الكمية أم الكيفية ، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في سياسات التعليم الفنى ، وجعل عملية التدريب من ضمن الأولويات التي لابد من العناية بها في السياسة التعليمية على مستوى الفكر والتطبيق

٣- -البطالة

شكلت الأزمة الاقتصادية وعدم توافر فرص العمل، مع عدم الاستقرار السياسي ، وانعدام الأمن ،أزمة شديدة في مصر، حيث عانت مصر تراجع عائدات السياحة ، ومعدلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومن هروب رؤوس الأموال المحلية ؛ مما أدى إلى تفاقم البطالة خاصة من بين خريجي التعليم الفني ، وإضعاف الناتج الاقتصادي ؛ ليحقق معدلات نمو أقل كثيرا من إمكاناته الإنتاجية ؛ ففي عام ٢٠١٣، بلغ إجمالي معدل البطالة ١٢.٧% في مصر من الطلاب القادر على العمل صعوداً من ٩ % قبل الثورات الحديثة (مكتب منظمة العمل الدولية ، ٢٠١٣ ، ص ٢٦) ، وفيما يتعلق بالتعليم الفني ، نجد أن حوالي ٦٢% من العاطلين عن العمل في مصر من خريجي المدارس الثانوية الفنية؛ الأمر الذي يتحتم معه إعادة النظر في سياسة التعليم الفني ، والعمل على تطويرها ؛ لمواجهة هذه التحديات ، والحد من آثارها السلبية المتعددة.

٤ – التنافسية

يعد التعليم الفنى أحد الأركان المهمة لتوافر العمالة الماهرة التي يحتاجها سوق العمل كما ، وكيفا ؛ لتتمكن من تحقيق التنافسية المحلية ، والعالمية ، وقد احتلت مصر – في تقرير التنافسية العالمي لعام ٢٠١١ – ٢٠١٢ – الترتيب ٩٤ من ١٤٢ دولة في التصنيف العالمي لعام ٢٠١١ – ٢٠١٢ ؛ حيث يرتكز تصنيف التنافسية على مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي عام ٢٠٠٤ ، ويتألف مؤشر التنافسية العالمية من ١٢ فئة – تمثل ركائز التنافسية – وهي: المؤسسات ، والبنية التحتية ، وبيئة الاقتصاد الكلي ، والصحة والتعليم الأساسي، والتعليم العالي والتدريب ، وفاعلية سوق السلع، وفاعلية سوق العمل، وتطوير السوق المالية، الجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق وتطور الأعمال وابتكارها ؛ وهذا يشير إلى أن هناك حاجة إلى معالجة

 Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

عديد من التحديات التنافسية ؛ بدءا من إصلاح سوق العمل الذي يعاني من عديدا من المشكلات ، فضلاً عن لوائح العمل الجامدة ، وضعف عملية المشاركة بين العمال ، وأرباب العمل.

كما احتلت مصر المرتبة ١١٩ في تقرير التنافسية العلمي لعام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ ؛ وهذا يعنى تدهور أداء مصر في معظم ركائز التنافسية المشار إليها سابقا (المنتدى الاقتصادي العالمي ، ٢٠١٤ ، ص ١٩)

ثانياً : التحديات التعليمية

١ – مناهج التعليم الفنى

تعد المناهج الدراسية وسيلة لتحقيق أهداف التعليم ؛ لذلك لابد من العناية بها، فمن خلال مناهج التعليم الفنى يكتسب الطلاب المعرفة والمعلومات والمهارات والقيم اللازمة للالتحاق بسوق العمل، إلا أن المناهج الدراسية في التعليم الفنى فى مصر تواجه عدداً من التحديات، لعل من أبرزهاما يأتي : عدم استخدام الأسلوب العلمي في التفكير ، وحل المشكلات ، وإعداد الخطط العلمية

– نقص المعلومات، والمهارات العلمية ، والتطبيقية ، والتكنولوجية اللازمة للالتحاق بالمهن، ومؤسسات الإنتاج المختلفة في المجتمع.

– ضعف الاتجاهات ، والقيم ، ودافعية العمل ، وتقدير أهميته في الحياة.

– نقص الوعي الثقافي والإلمام بالمستجدات العلمية، وأخلاقيات العلم.

٢ – إعداد المعلم

يلاحظ في التعليم الفنى فى مصر أن إعداد المعلم يُجرى من خلال ثلاثة جوانب أساسية ، يمكن توضيحها على النحو التالي:

– معلمو المواد الثقافية (اللغة العربية، والتربية الدينية ، واللغة الأجنبية ، والرياضيات ، والعلوم) ويُجرى إعدادهم من خلال كليات التربية ؛ أما تكامليا ، أو تتابعيً

– معلمو المواد الفنية النظرية ، ويتم اختيارهم من خريجي كليات الهندسة ، والمعاهد الصناعية، معلمو المواد العملية : وهم معلمو الورش ، والتطبيقات العملية ، وقد أنشئت كلية التعليم الصناعي، لإعداد معلمي التعليم الفني الصناعي العملي، والنظري في عدد من محافظات جمهورية مصر العربية (بني سويف ، والسويس ، والقاهرة ، وسوهاج ويتضح أن من أبرز التحديات التي تواجه إعداد معلم التعليم الفنى ما يلى:

– تعدد مصادر إعداد معلمى التعليم الفنى واختلافها، مما أدى إلى عدم تجانسهم ، وافتقاد وحدة عملية تكوينهم المهني ، وتكاملها. وجود فجوة عميقة بين ما يُدرس فى مؤسسات إعداد المعلم الفني ، والواقع الفعلى من تكنولوجيا مطورة فى كثير من المؤسسات ، والمصانع.

– قلة فرص التدريب الخاصة بإعداد معلمى الورش ، أو المواد العملية في التعليم الفني ؛ ومن ثم فهم يُدرسون مواد لم يمارسوا كيفية تنفيذها في مواقع العمل . (البندى ، ٢٠١٤ : ٦٦)

٣ – طريقة التقييم

ونقصد بها الأسلوب المتبع في تقييم مستوى الطالب، من حيث التحصيل الدراسي واكتساب المعارف والمهارات المهنية والفنية الضرورية للالتحاق بسوق العمل إلا أن النظام المتبع في التعليم ، وبخاصة التعليم الفنى يعتمد على ممارسة طريقة " الاختبار " ، وبخاصة اختبار نهاية العام الدراسي ، ولا يدخل ما يسمى بأعمال السنة في تقييم طلاب التعليم ما قبل الجامعي ، في حين أنه يدخل جزئيا في تقييم طلاب التعليم العالي

ثالثاً : تحديات اجتماعية

وتتمثل في تدني النظرة الاجتماعية للتعليم الفني ، وخريجيه ، ويتضح هذا ؛ من خلال التفريق الاجتماعي بين حاملي الشهادات العامة ، والشهادات الفنية " ، والنظر إلى أن الفنيين ، أو المهنيين أقل شأنا من نظرائهم ؛ ومن ثم ينبغي النظر الى التعليم الفنى على أنه اختيار مهنة ، وينبغي أن يكون هذا واضحًا للطلاب من المراحل الابتدائية ؛ حيث يسود انطباع بأن خريجي التعليم الفني غير مثقفين، وأن الذي يلتحق بهذا النوع من التعليم هم ذوو التحصيل الدراسي المنخفض ؛ برغم أنه يحتاج خلفية نظرية ، وعملية قوية، وقدرات ذهني (البندى ، ٢٠١٤ : ٦٥)

التصور المقترح

تصور مقترح لتطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر في ضوء خبرة كل من المانيا الاتحادية والنمسا

خلاصة نتائج الدراسة

وقد توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج ابرزها:-

- التحديات التي تواجه الشراكة بين التعليم الفني والمؤسسات الانتاجية ومن ابرزها عدم الثبات في النمط الاقتصادي لمصر في العصر الحديث

- الثلاثية التي يشهدها القطاع الصناعي في مصر فهناك الشركات العامة (الحكومية) وشركات قطاع الاعمال وشركات القطاع الخاص

- ضعف اهتمام الدولة بالتعليم الحكومي وخاصة التعليم الفني وازدادت بطالة الخرجيين نتيجة لتسريح معظم العمالة في القطاع العام نتيجة الخصخصة

- الاقتصاد المصري يعتمد في اقامة مشاريعة علي نظام تسليم المفتاح والاعتماد علي العمالة الاجنبية بشكل كبير ويظهر ذلك جليا في الدول العربية وفي مصر فبعد سفر المصريين في السبعينيات الي دول الخليج وتوافر الاموال اغرق المصريون في الاقبال علي استهلاك السلع التي هي بالطبع ليست مصنوعة في مصر

- توافر عمليات التكييف مع التنمية الاقتصادية وذلك من خلال اعتمادها علي السوق واهتمام اصحاب العمل بتدريب العمال المهرة من اجل المستقبل وذلك في المانيا الاتحادية والنمسا

- سيطرة مجموعة من رجال الاعمال علي النشاط الصناعي واصيبت البقية الباقية من المؤسسات الصناعية الحكومية بالضعف الشديد والاهمال الشبه المتعمد

- سياسة التعليم والتدريب المهني تعاني عديدا من اوجه القصور سواء اكان ذلك فيما يتعلق بسياسة القبول وسياسة اعداد المعلم (معلم المواد النظرية – معلم التدريبات العملية – معلم المواد الثقافية والعلمية)

- محدودية القدرة علي تطوير المدربين والمتدربيين لمواكبة المستجدات التقنية وهذا يعني ان راس المال البشري المهني والتقني من المدربين غير قادر علي اعداد المتدربين والمدربين للتعامل مع تقنيات الالات ذات التغير السريع

ومن كل ما سبق يمكن تقديم تصور مقترح لتطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر في ضوء خبره المانيا الاتحاديه والنمسا وفقا للخطوات التاليه:-

التطور المقترح لتطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر

انطلاقا من المعالجه السابقه لموضوع الدراسه بمحاورها وعناصرها المختلفه وفي ضوء نتائج التي توصلت اليها الدراسه يمكن وضع تصور مقترح لتطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج بجمهوريه مصر العربيه حيث يشتمل على المكونات التالية:-

أ. مفهوم التصور المقترح

هو اطار أنموذج يوضح كيفيه تطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر في ضوء خبره المانيا الاتحاديه والنمسا

ب اهميه التصور المقترح

١. أداة مساعده في تكوين اطار منهجي يساعد في تطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر في ضوء خبره المانيا الاتحاديه والنمسا

٢. أداة لازمة لحث المسؤولين عن منظومه التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر لتطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر في ضوء هذا المانيا الاتحاديه والنمسا

ج. فلسفه التصور المقترح ومنطلقاته

تستند منظومه التعليم الفني والتعليم والتدريب المهني المزدوج بصفه عامه الى فلسفه واضحه ومحدده المعالم مستمده من فلسفه المجتمع وتنبع فلسفه التعليم والتدريب المهني المزدوج من جانبين اساسيين هما الجانب الثقافي والذي تشترك فيه المدرسه الفنيه مع باقي المدارس الثانويه وان كانت بنسب متفاوته مع الجانب المهني الذي يتقنه الطالب في مؤسسه التدريب مع مراعاه تحقيق التوازن بين الجانبين ويرجع ذلك لعدة اعتبارات اهمها ان الطالب الذي يمارس مهنه او حرصه بعد تخرجه يقوم في نفس الوقت بادوار كثيره ذات كيفية اجتماعيه وتساعده المهنه على القيام بباقي الادوار كما ان خبره الفرد تستمد من كفاءته في حرفه معينه بجانب الخبرات المتعدده في ميادين

الحياه بالاضافه الى ظهور الطبقه العامله كقوه مؤثره في الحياه السياسيه مما يتطلب من الفرد معرفه ما له من حقوق وما عليه من واجبات.

فنظام المهن المزدوجة هو تزاوج محكم بين المدرسة والمؤسسات الصناعية والخدمية ويكون فيه **واستنادا الى ما سبق ينطلق التصور المقترح من عده منطلقات تتحدد في:-**

١. تحسين نوعيه التعليم المهني المزدوج ومن ابرز الانشطه المتعلقه بتحسين هذا المجال تطبيق نظام التدريب التبادلي الذي يتضمن تطوير المناهج بنظام الوحدات التدريبيه

٢. تطوير اطار تنظيمي قومي لانشاء نظام تعليمي مهني مزدوج وتدريب مهني يدار بطريقه لا مركزيه وبناء على متطلبات السوق

٣. انشاء المجلس الاعلى لتطوير الموارد البشريه لكي يكون الجهه المسؤوله عن دراسه جميع السياسات المرتبطه بالتعليم والتدريب

د. أسس التصور المقترح ومرتكزاته:

يستند التصور المقترح علي العديد من المرتكزات من اهمها:-

١. نتائج البحوث والدراسات السابقه

٢. خبرات وتجارب كل من المانيا الاتحاديه والنمسا لتطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج

٣. نتائج الدراسه الحاليه ما اوضحته من اهميه تطوير التعليم والتدريب المهني للمزدوج وتحديد اهميه تطويره في مصر والتي تعد ركيزة اساسيه لهذا التصور

هـ. اهداف التصور المقترح

يهدف التصور المقترح الى تطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر وذلك من خلال الاهداف الفرعيه التاليه:

– التعرف على نقاط القوه والضعف في التجربه المصريه لتطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر

– تقديم حلول موضوعيه للمشكلات والعقبات التي تواجه تطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر بشكل فعال

– تقديم مجموعه من الاجراءات لتطوير التعليم والتدريب المهني في مصر يشمل كافه لعوامل التي اثرت على نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج

و- اجراءات التصور المقترح

في ضوء ما تم تحديدة لطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج في مصر في ضوء خبرات كل من المانيا الاتحاديه والنمسا:-

ثانيا: اجراءات تطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج من خلال اهمية التعليم والتدريب المهني المزدوج في ضوء خبرات كلا من المانيا الاتحادية والنمسا

١. تدريب القيادات التعليمية والتدريبية حيث ان التدريب مصمم لتلبية الاحتياجات العملية لسوق العمل

٢. تطوير المهارات في عملية ثابتة والجمع بين تنمية المهارات وجوانب التطور الوظيفي والمهني

٣. التعاون الوثيق بين الحكومة وقطاع الاعمال

٤. تحمل الحكومة تكاليف نظام التدريب المهني المزدوج

٥. التمايز والجودة في الاشكال المختلفة لمستويات التدريب وتوافر جميع مناهج التدريب

ثالثا: اجراءات تطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج من خلال اهداف التعليم والتدريب المهني المزدوج في ضوء خبرات كلا من المانيا الاتحادية والنمسا

١. ان يكون هناك قدر من اللامركزيه كوسيله لتحسين الاهداف الاقتصاديه والاجتماعيه

٢. تطوير القوه العامله الماهره التي تساعد في تعزيز الابتكار

٣ ادخال برامج التدريب المهني المزدوج في قطاعات الاعمال

٤. التركيز على توجيه العمليه التعليميه والتدريبيه للدعم

٥. ضمان الجوده وتقييم العروض والعمليات والهيكل

٦. توسيع الوصول والعروض المجموعات المستهدفه في التوجيه المهني

احد عشر: اجراءات تطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج من خلال امكانيه التغلب على اهم المشكلات والمعوقات التي تواجه التعليم والتدريب المهني المزدوج في ضوء خبرات كلا من المانيا الاتحاديه والنمسا

١. التاهيل المهني والتدريب المهني خيارا راسخا في نظام التدريب الاولي وهو مفتوح بشكل اساسي لجميع الشباب

٢. يعد التدريب المهني امرا جذابا لانه يوفر مجموعه واسعه وخيارات متنوعه

٣. ينقل التدريس جميع المهارات والكفاءات ذات الصله المطلوبة لممارسه مهنيه لمهنه معينه ايضا يضفي مهارات عمه وقابله للتحويل بين الشركات ويمكن استخدامها ليس فقط في التدريب ولكن ايضا في الصناعه وسوق العمل

٤. النظام المزدوج يعطي مجموعه واسعه من المتطلبات المختلفه التي يحتاجها سوق العمل

ز. معوقات تنفيذ التصور المقترح

يمكن ان يواجه تنفيذ التصور المقترح عدة معوقات منها ما يلي :

١. قصور الموارد احدى العقبات الرئيسيه التي تحول دون تطوير التعليم والتدريب المهني المزدوج

٢. التمويل الحكومي حيث نجد ان مخصصات الاتفاق العام من الموازنه العامه للدوله ضئيله حيث تخصص نسبة من الناتج المحلي الاجمالي كما ان المؤسسات الحكوميه ما زالت تستحوذ على ما لا يقل عن ٨٠% من جمله الطلاب المقيدين في منظومه التعليم في مصر

٣. نقص مهارات خريجي التعليم الفني الى عدم التوافق بين مخرجات التعليم الفني واحتياجات سوق العمل

ج. سبل التغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح

١. تمثل عمليه الانتقال من مرحله المدرسه الى مرحله العمل واحده من ابرز التحديات الماثله امام التعليم الفني لذلك تم تقديم برنامج لتبني النظام المزدوج وتوافر اماكن لتدريب الطلاب من قبل العديد من الشركات

٢. تفعيل التشريعات التي تدعم الشركه بين التعليم الفني والمؤسسات الانتاجيه

٣. تطوير اطار تنظيمي قومي لانشاء نظام تعليمي وتدريبي مهني يدار بطريقه اللامركزيه وبناء على متطلبات السوق

٤. انشاء نظام للجوده في مجال التعليم والتدريب المهني والمشاركه في وضع استراتيجيه شامله للتعليم المهني

٥. مشروع تطوير المهارات بدعم من البنك الدولي

د- الآليات المستخدمه لإجراء التصور المقترح

رغم وجود العديد من المشكلات التي يعاني منها التعليم والتدريب المهني المزدوج إلا أن هناك مجموعه من الآليات والوسائل التي يمكن البدء منها والبناء عليها في عمليه التطوير ومن هذه الآليات ما يلي.

- المساهمة في رسم سياسة التعليم والتدريب المهني المزدوج حيث أن اي تعليم جيد هو ذلك التعليم الذي يكون منتجا ولا يكون التعليم منتجا إلا في بيئة منتجه حيث أن مشكله التعليم والتدريب المهني المزدوج انه يعيش فترة طويلة خارج حدود الانتاجية لذلك يعيش غريبا وينتهي غريبا والتعليم والتدريب المهني المزدوج هو أكثر أنماط التعليم التصاقا بمواطن الانتاج وحجبها عنه وعزلته عنها فيها ضرر بالغ وربما يري البعض أن كلفة التعليم والتدريب المهني المزدوج هي السبب وراء مشكلاته ولقد دلت التجارب علي أن التدريب يكون أكثر فاعلية في أجواء الانتعاش الاقتصادي وانه عندما تتجاوب برامج التدريب مع متطلبات التوظيف يرتفع العائد الاجتماعي ويكون أبلغ أثرا كما ان التدريب في مواقع الانتاج يساعد على الاستقرار الاقتصادي .

- توفير البيانات الكمية عن حاجه سوق العمل للتخصصات والمشاركه في تخطيط البرامج البرامج والمناهج ولعل من ابرز الوسائل استجابه لاحتياجات ميادين الانتاج ان تقوم مؤسسات الانتاج بتطوير خبرات تخصصيه تحتاج اليها اسواق العمل المختلفه، الامر الذي يستلزم توفير قنوات اتصال حول المعلومات المهمه ذات العلاقه مع اصحاب العمل كاساس عند تعديل المناهج الدراسية وتطوير هيئه التدريب

- والتخطيط لقبول الطلاب والتوجيه المهني لهم ولقد اتضح ان اكثر مؤسسات التعليم لم تكن ذات جدوى في تمكين خريجيها من الانخراط في سوق العمل والحصول على الوظائف

- الاسهام في التمويل ووضع خبرات سوق العمل تحت تصرف التعليم والتدريب المهني المزدوج على الرغم من ان التعليم والتدريب المهني يساهم فعليا في بعض الانشطه الاقتصادية المختلفة انه اخفق في انه لم يكن مستجيبا لتغيرات السوق وان معظم المهن اصبحت تتطلب

 Print: (ISSN: 0561-2537) Online:(ISSN: 5292-2735)

مستوى تعليميا مرتفعا لقد ادى ذلك الى زياده الاقبال على التعليم العام الامر الذي يتطلب من التعليم والتدريب المهني ان يستجيب لهذه الظاهره.

اهم جهات الاطراف المشاركه في المشروع

١ – وزارة التربيه والتعليم

٢ – الوكاله الالمانيه

٣– القطاع الاقتصادي

٤– وحدة تنفيذ السياسات

٥– المداراس الثانوي الفنيه

٦ – القطاع الاقتصادي

٧ – الوحده الإقليمية للنظام المزدوج

٨ – المصانع والورش والشركات

اهم المتطلبات المجتمعية من التعليم والتدريب المهني المزدوج.

١ – اعداد مهنين وفنين وتقنين حسب متطلبات سوق العمل

٢ – تطوير نظام التعليم والتدريب المهني المزدوج وفقا للاحتياجات سوق العمل.

٣ – تحقيق الروابط الفعالة للمدارس ومراكز التدريب

٤– تحسين النظره الاجتماعية للتعليم الفني

٥ – تحسين مخرجات التعليم طبقا لسوق العمل

٦ – تحسين وضع مصر للموشرات العلميه للتعليم والتدريب المهني المزدوج

الدور المجتمعي في النهوض بالتعليم والتدريب المهني المزدوج.

١ – التعاون بين التنسيق مع النقابات والمراكز الرياضية والاحزاب السياسيه

٢– تغير المفهوم المجتمعي وتحسين العلاقه بين المدرسة والمجتمع

٣ – اشتراك دور العباده في بيان اهمية التعليم والتدريب المهني المزدوج من زواية ان العمل عيادة

٤ – توجيه الإعلام وإنتاج برامج موجه لخدمة التعليم والتدريب المهني المزدوج

هذا البرنامج يعتبر التطور التكنولوجي والاجتماعي الذي يشهده العالم في الالفية الثالثه وتحقيق المساواة في الفرص التعليمية والاهتمام بالتعليم الفني وذلك تحقيقا للاهداف الانمائية للالفية الثالثه وتعد عصر من الدول التي تضع خططا وتبذل جهود علي جميع المستويات وهذه الخطط منبثقة من الواقع الحقيقي لمصر وبذلك تكون معبرة عن حقيقه الوضع ودالة عليه لذلك نكون النتائج فاعلة ومؤكده ومن ثم تسير قاطرة الانجاز في طرق ممهدة ومن ثم تصل الي محطة الإنجاز الحقيقي والفعلي

ط. المستفيدون من التصور المقترح ويستفيد من تنفيذ التصور المقترح العديد من المجالات تتمثل في

- مدارس التعليم الفني بمختلف قطاعاته التعليم الصناعي والتعليم التجاري والتعليم الزراعي
- العاملين والمعلمين بمدارس التعليم الفني والملحق بها مدارس التدريب المهني المزدوج
- الطلاب الملحقين بالتعليم والتدريب المهني المزدوج
- اولياء امور الطلاب الملحقين بمدارس التعليم والتدريب المهني المزدوج
- وزاره التربيه والتعليم بجمهوريه مصر العربيه
- قطع الانتاج والشركات والمصانع التي لها شراكه مع وزاره التربيه والتعليم والمدارس الفنيه والتدريب المهني المزدوج

قائمة المراجع

اولاً : المراجع العربية

١. اشرف، العربي . (٢٠١٠). تقييم سياسات الانفاق العام علي التعليم في مصر في ضوء معايير الكفاية والعدالة والكفاءة، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الخاص بتحليل اولويات الانفاق العام بالموازنات العامة في مصر والدول العربية، القاهرة.

٢. البندي ، عاصم عبدالنبي احمد.(٢٠١٤). مخرجات التعليم الثانوي الصناعي ومتطلبات سوق العمل في مصر، المؤسسات المستفيدة بمدينة المحلة الكبري انموذجا، الاكاديمية العربية في الدنمارك ، كلية الادارة والاقتصاد.

٣. بيومي، عبدالله. (٢٠٠٤). تقويم التعليم والتدريب المزدوج بالتعليم الثانوي الفني في مصر. دراسة حالة لمشروع مبارك. كول، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

٤. حلبي، شادي. (٢٠١٢). واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي (دراسة حالة الجمهورية العربية السورية)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، ع (٢٨).

٥. ضحاوي ، بيومي محمد. (٢٠١٠). مقدمة في مناهج البحث ، دار الفكر العربي، القاهرة .

٦. عبدالله , أسماء أبوبكر صديق.(٢٠١٥) . التعليم المزدوج كمدخل للارتقاء بمخرجات التعليم الثانوي الفني وربطها بمتطلبات التنمية بمحافظة الوادي الجديد في ضوء التجربة الالمانية. مجلة كلية التربية–جامعة اسيوط.

٧. على, فاطمة محمد السيد, وعبداللطيف, منى محمود.(٢٠٠٤) .بعض مشكلات التعليم الثانوي الصناعي المزدوج مشروع مبارك – كول جمهورية مصر العربية والتغلب عليها في ضوء الخبرة الالمانية, المؤتمر العلمي الخامس "التربية العربية وتحديات المستقبل, كلية التربية جامعة الفيوم.

٨. المجالس القومية المتخصصة. (٢٠٠١) .تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث والتكنولوجيا، الدورة ٢٨، ، القاهرة .

٩. المنتدى الاقتصادي العالمي.(٢٠١٤)

١٠. وزارة التربية والتعميم .(٢٠١٤).**الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ، ٢٠١٤/ ٢٠٣٠** **التعليم** المشروع القومى لمصر ، جمهورية مصر العربية .

ثانياً: المراجع الاجنبية

1- Hippach-Schneider, U., Krause, M., & Woll, C. (2007). Berufsbildung in Deutschland: Kurzbeschreibung. Office for Official Publications of the Europ.

2- The Federal Institute For Vocational Education & Training (Bibb): Vocational Training In Germany, Bonn, Bibb Publications, 2002.

3- Communities.

4- Busemeyer, M.R. & Trampusch, C. (Eds.). (2011). The Comparative Political Economy of Collective Skill Systems. Oxford: Oxford University Press.

5- BIBB (2014): Data Report 2014 / *Datenreport 2014 - Draft Version*. Bonn: BIBB.

6- Hensen, Kristina/Hippach-Schneider, Ute (2013): ReferNet - VET in Europe Country Report Germany 2013, under: http://www.refernet.de/images_content/2013_DE_CR_komplett.pdf [cited 01.05.2014]

7- Schneider, U. H. & Krause, M. and Woll, C. (2007). Vocational education and training in Germany Short description, European Centre for the Development of Vocational Training, Belgium.